



## معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية

### سكيكدة (وجهة نظر متخذي القرار)

#### The obstacles to disclose social responsibility in the fuel pole of Skikda State (The view of the decision makers)

د/ فروم محمد الصالح أستاذ محاضر ب

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر

[s.feroum@univ-skikda.dz](mailto:s.feroum@univ-skikda.dz)

تاريخ القبول: 07 / 03 / 2018

تاريخ الاستلام: 22 / 02 / 2018

#### ملخص :

#### Abstract :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة، وهذا من وجهة نظر متخذي لقرار. ومن أجل تحقيق هدف الدراسة تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع المعلومات، حيث تم إخضاع 40 استبيان للتحليل بواسطة برنامج SPSS V20، كما تم الاعتماد على المتوسط لحسابي والانحراف المعياري، وكذا اختبار T-Test في تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة. وتم التوصل من خلال نتائج الدراسة إلى وجود معوقات تنظيمية وتشريعية، علمية ومهنية ومالية وإدارية تحول دون تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة.

**لكلمات الدالة:** إفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، معوقات تنظيمية وتشريعية، مالية وإدارية، علمية ومهنية.

**تصنيف M14:JEL**

This study aimed to identify the most important impediments to the disclosure of the social responsibility in the fuel pole of Skikda State. This is from the point of view of the decision makers to achieve this purpose, the questionnaire was distributed as a tool for collecting informations. 40 questionnaires were subjected to SPSS V20, where reliance on arithmetic mean and standard deviation, as well as T-Test test results in the analysis and testing of hypotheses of the study. The results showed the presence of regulatory and legislative constraints, scientific and professional, as well as financial and administrative.

**Key words:** Disclosure of social responsibility, organizational and legislative constraints, financial and administrative constraints, scientific and professional obstacles.

**JEL classification codes: M14**

## مقدمة.

في ظل تزايد التحديات الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الراهن أدركت المؤسسات الاقتصادية أن نجاحها واستمرارها مرهون بنجاح وبقاء المجتمع، لذلك اتسع نطاق مسؤولية المؤسسة الاقتصادية من هدف تعظيم ثروة الملاك إلى تحقيق مستوى مقبول من الربح مع الوفاء بمسؤوليتها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وهذا من خلال القيام بعدد من الأنشطة الاختيارية للحد من آثارها السلبية على المجتمع، كما أن زيادة وتوسع مجالات وأنشطة المسؤولية الاجتماعية يعني زيادة طلب الإفصاح عن آثار تلك الأنشطة حالياً ومستقبلاً، ذلك أن موضوع الأداء الاجتماعي في عصرنا الحالي يحتل اهتماماً بارزاً على كافة الأصعدة من طرف الباحثين والهيئات العلمية والمهنية.

ويعتبر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من المواضيع الحديثة والتي لا تزال تعاني من مشاكل وصعوبات كثيرة، تبدأ من مشكلة قياس التكاليف والعوائد الاجتماعية وصولاً إلى إيجاد طريقة موحدة للإفصاح عنها، حيث أشارت العديد من الدراسات إلى وجود ضعف في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في بعض المؤسسات الاقتصادية، وانعدام هذا النوع من الإفصاح في الكثير من المؤسسات الاقتصادية الأخرى، في ظل عدم وجود قوانين تجبر المؤسسات على القيام بهذا الإفصاح إما ضمن قوائمها المالية أو ضمن قوائم مالية مستقلة، واكتفائها بالإفصاح الإجمالي عن قوائمها المالية والذي يخدم أغراض محددة فقط ولأطراف معينة فقط، فهو في الجزائر مثلاً موجه لأغراض ضريبية بدرجة كبيرة، أي يخدم مصالح الدولة أكثر من باقي أصحاب المصالح.

## مشكلة الدراسة:

يعاني المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات من عديد المشاكل الاجتماعية الناجمة عن توسع نشاط المؤسسة الاقتصادية على غرار قطب المحروقات لولاية سكيكدة، إذ يعتبر هذا الأخير من أهم وأكبر المؤسسات الاقتصادية في الجزائر التي تساهم بشكل

بارز في تقديم خدمات ضرورية للمجتمع، لكن في المقابل ينتج عن نشاط هذا القطب ومشاكل وانعكاسات سلبية على المجتمع والبيئة، الأمر الذي يدعو لتظافر جهود جميع أفراد المجتمع ومنظماته للمساهمة في حل هذه المشاكل ومواجهة المخاطر المحيطة بهم باستعمال مختلف الوسائل والأساليب المتاحة، ويبرز هنا دور الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كأحد الأدوات التي تساعد المؤسسات بصفة عامة وقطب المحروقات لولاية سكيكدة بصفة خاصة على الوفاء بواجباته تجاه المجتمع والبيئة، وذلك في ظل وجود العديد من المشاكل والصعوبات التي تعرقل عملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وتكمن مشكلة البحث في محاولة التعرف على المعوقات التي تحول دون قيام قطب المحروقات لولاية سكيكدة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- هل توجد معوقات تنظيمية وتشريعية تحول دون تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة؟.
- هل توجد معوقات مالية ومحاسبية تحول دون تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة؟.
- هل توجد معوقات علمية ومهنية تحول دون تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة؟.

#### أهمية الدراسة:

- تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية مؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر، وأن هذا القطاع يلعب دور حيوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تشكل عائدات المحروقات أهم مكون للناتج المحلي الإجمالي للجزائر بنسبة تفوق 30%، كما أن نسبة صادراتها من المحروقات إلى الصادرات الإجمالية تفوق نسبة 98%، كما أنه عمل على تطوير نظام متميز لإدارة الصحة والسلامة البيئية؛

- تتبع أهمية هذه الدراسة في أنها تستهدف فئات عديدة من أصحاب المصالح، فبالنسبة للمجتمع توضح ما يمكن أن يقدمه هذا النوع من الإفصاح لأفراد المجتمع ومنظماته على اختلاف نشاطها وأهدافها، وتساعد المحاسبين والمدققين والمهنيين في تطوير أدائهم في هذا المجال ليقوموا بواجبهم تجاه المجتمع وذلك بإيجاد طريقة واضحة وموحدة لقياس الأداء الاجتماعي، ومهمة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية بما فيها قطب المحروقات لولاية سكيكدة للأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي في برامجها وخططها المستقبلية، وبالتالي إمكانية استفادة هذه الجهات من نتائج واقتراحات هذه الدراسة؛

- ندرة الدراسات في الجزائر التي تناولت موضوع "معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية"، حيث انصبت معظم الدراسات الجزائرية على التعريف والتأصيل لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والتطور التاريخي لهذا المفهوم، وكذا علاقته بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

#### أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على أهم العراقيل والصعوبات التي تحول دون تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة؛
- تقديم اقتراحات علمية مناسبة على ضوء النتائج الميدانية والتي من شأنها في النهوض بالوظيفة الاجتماعية وتطوير نطاق الإفصاح المحاسبي بصورة تشمل البعد الاجتماعي.

#### فرضيات الدراسة:

- بالاعتماد على إشكالية الدراسة المطروحة سابقا يمكن صياغة الفرضيات التالية:
- توجد معوقات تنظيمية وتشريعية تحول دون تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة.

- توجد معوقات مالية وإدارية تحول دون تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة.

- توجد معوقات علمية ومهنية تحول دون تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة.

#### الدراسات السابقة:

1. دراسة (القرني، 2014) بعنوان: "معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في السعودية (آراء المدققين الخارجيين والشركات)"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق هذا الغرض تم إجراء دراسة ميدانية على عينة من مراجعي الحسابات وبعض مسؤولي المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص واختبار عدد من الفروض باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS. تم توزيع (210) استبيان على عينة الدراسة، بلغ عدد المسترجع منها والصالح للتحليل (100) استبيان تمثل 48% من إجمالي ما تم توزيعه، اتضح من نتائج التحليل الإحصائي وجود عدد من المعوقات التنظيمية والتشريعية، العلمية والمهنية، الثقافية والاجتماعية والمالية والإدارية. وفي ضوء هذه النتائج قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها بناء إطار تنظيمي لممارسة المسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية.

2. دراسة (Jeffrey Cohen et. al, 2011) بعنوان:

“Retail Investors, perceptions of the decision-usefulness of economic performance, governance, and corporate social responsibility disclosures, behavioral research in accounting”.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تصورات المستثمرين الأفراد للعائد من الأداء الاقتصادي والحوكمة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال زيادة الاهتمام بإفصاح

الشركات عن المعلومات غير المالية، واستخدم في هذه الدراسة مسح ل750 من مستثمري التجزئة لدراسة تصوراتهم حول مؤشرات الأداء الاقتصادي، سياسات حوكمة الشركات والأداء، والمسؤولية الاجتماعية، وبينت نتائج المسح أن معظم المستثمرين الأفراد حالياً مهتمين بمعلومات حول الأداء الاقتصادي، تليها الحوكمة، ومن ثم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

**3. دراسة (أبو سمرة، 2009) بعنوان: "معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية (من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارات الشركات)".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (التشريعات، ثقافة الشركات المساهمة العامة، اهتمام الجمعيات المهنية الفلسطينية، والتكاليف المترتبة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية) في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارات الشركات، كما هدفت إلى دراسة محتوى التقارير المالية الصادرة عن تلك الشركات، وذلك لمعرفة نقاط القوة والضعف في واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كان متواضعاً وضعيفاً في غالبية التقارير المالية، ويكاد يكون منعدماً في بعض الشركات التي لها أثر مباشر على المجتمع والبيئة، كما أن هناك معوقات تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية للشركات تمثلت في ضعف التشريعات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ضعف ثقافة الشركات المساهمة بالقضايا الاجتماعية والبيئية، ضعف الاهتمام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الجمعيات المهنية الفلسطينية، زيادة التكاليف المترتبة على الإفصاح الاجتماعي، عدم وجود حوافز حكومية كافية لتبني سياسات اجتماعية وبيئية مرغوبة لدى الشركات المساهمة مثل إعفاء ضريبي أو دعم

معنوي، وكذا ضعف دور جماعات الضغط الفلسطينية مثل جمعيات حقوق الإنسان وحماية البيئة وحماية المستهلك نحو تحمل الشركات مسؤوليتها الاجتماعية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

على الرغم من تعدد الدراسات التي تعرضت لموضوع "المسؤولية الاجتماعية" من جوانب مختلفة، إلا أن هناك ندرة في الدراسات التي تعرضت لهذا الموضوع من جانب معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وأن هناك دراسات قليلة تناولت هذا الموضوع بشكل مباشر في بلد غير بلد الدراسة الحالية، وبالتالي فإنه أبرز ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها هو التركيز على دراسة هذه المعوقات في البيئة الجزائرية بصورة مباشرة محددة، وعلى مؤسسات تنتمي إلى قطاع المحروقات بولاية سكيكدة، مملوكة للدولة (مؤسسات عمومية اقتصادية) وغير مدرجة في البورصة، وبالتركيز في الدراسة على وجهة نظر داخلية (مسيرتي مؤسسات هذا القطاع)، وفي المقابل نشاط هذا القطاع ذو تأثير سلبي على المجتمع المحلي والبيئة. كما أنه يكتفي فقط بالإفصاح الإجمالي لأغراض ضريبية فقط مهملًا الإفصاح الاختياري كإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

أولاً: الإطار النظري للدراسة

## 1. مفهوم وأهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

يعد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الأسلوب أو الطريقة التي تستطيع بواسطتها المؤسسة إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن أنشطتها الاجتماعية وتعتبر القوائم المالية أو التقارير الملحقّة أداة لتحقيق ذلك.

### 1.1 مفهوم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

يندرج هذا النوع من الإفصاح ضمن ما يصطلح عليه الإفصاح الاختياري، وهذا الأخير يقصد "الكشف عن أية معلومات تتجاوز الإفصاح الإجمالي، ويتم بمبادرة من المؤسسة لتقديم معلومات إضافية لمقابلة احتياجات أصحاب المصالح" (حسين ورشا، 2014). أي

أنه يركز على تقديم معلومات عن المؤسسة زيادة على المتطلبات القانونية والتنظيمية والمهنية، وهذا ما يميزه عن الإفصاح الإلزامي، كما أنه ينشر معلومات مالية وغير مالية لتلبية رغبات واحتياجات أصحاب المصالح العديدة والمختلفة والمتعارضة في العديد من الحالات.

في حين يعتبر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الأسلوب الذي بواسطته تستطيع المؤسسة إعلام المجتمع بمختلف أطرافه عن أنشطتها الاجتماعية وذلك من خلال القوائم المالية الخاصة بها. إذ يمكن تعريف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على أنه "العملية التي بواسطتها تستطيع المؤسسة التواصل مع المجتمع من خلال إظهار كل التأثيرات الاجتماعية والبيئية سواء بالنسبة للمجتمع ككل أو لباقي أصحاب المصالح، على مستوى تقاريرها المالية أو الملاحق المرفقة بها" (يوسف، 2007).

## 2.1 أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية: تتجلى هذه الأهمية فيما يلي:

- تزايد الضغوط الحكومية والشعبية والتوسع في إنشاء الجمعيات المهتمة بالمستهلك التي تقوم بحمايته والوقوف بجانبه للحصول على حقوقه هذا من جهة، وكذا تنامي الاهتمام بالبيئة وضرورة المحافظة عليها وتوجيه الاستثمارات للشركات الأكثر احتراماً واهتماماً بالبيئة والمجتمع والأكثر التزاماً بتوفير ظروف عمل آمنة من جهة ثانية (أحمد، 2014) إضافة الاهتمام المتزايد من قبل أصحاب المصالح وخاصة المستثمرين بإفصاح الشركات عن المعلومات ذات الطابع الاجتماعي إلى جانب اهتمامهم بمعلومات حول الأداء الاقتصادي والحوكمة من جهة ثالثة (Jeffrey, 2011). فعلى سبيل المثال التزمت معظم الشركات الأمريكية المدرجة في البورصة بدمج المعلومات البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل الأسهم، إلى جانب المعلومات التي تقدم من خلال القوائم المالية والتحليلات المالية التقليدية، كما قامت بإدراج القضايا الاجتماعية والبيئية في ما يقرب من نصف الإفصاحات العامة المقدمة من جانب تلك الشركات، وتنتشر الإفصاح عن المسؤولية

الاجتماعية في مواقعها الإلكترونية والنشرات الصحفية، وتليها مباشرة الإفصاحات الواردة في الإبداعات الإلزامية (Lori & others, 2009) .

- يرتبط مفهوم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بتحسين الأداء وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات، فهذه الأخيرة تحرص على بناء صورة ذهنية حسنة في أذهان جميع الأطراف المتعاملة معهم، على اعتبار أن المسؤولية الاجتماعية ترتبط بعدد من القيم الإنسانية والمعايير السامية كالتكافل والإحساس بالوطنية تجاه كل من له علاقة بالمؤسسة من مختلف أصحاب المصالح، ولهذا فإنه متى ما زادت المؤسسة الاقتصادية في فهم وإعطاء أهمية وقيمة لذلك المفهوم زادت قدرتها التنافسية وحقت نموها وضمنت بقائها واستمراريتها (مصطفى، 2013).

- أهمية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية بالنسبة لمختلف أصحاب المصالح في ظل اقتصاد المعرفة، حيث تشير الدراسات أن ثلثي 250 شركة في العالم تقوم بإصدار تقرير مرفق بتقاريرها المالية يتضمن معلومات حول مواردها البشرية من أجل بيان القيمة الكلية للمؤسسة، لأن الإفصاح عن هذه الموارد يعكس احتمالات الربحية والأداء المستقبلي (إنعام، 2014)، فضلا على أن خلق علاقات مميزة مع أصحاب المصالح يعد موردا مهما يمكن أن ينافس الموارد المالية، فهو مصدر للإبداع والأداء المتميز والسمعة الجيدة وتعزيز للعلامة التجارية للمؤسسة، إضافة إلى أن نوعية علاقات المؤسسة مع أصحاب المصالح يمكن اعتبارها أحد المؤشرات لقياس قدرتها على بلوغ مواردها المالية والبشرية والمعرفية الضرورية لتحقيق أهدافها، وعلى العكس فإن الفشل في تشكيل مثل هذه العلاقات الإيجابية قد يخلق مخاطرة مالية لقسم كبير من أصحاب المصالح (سعد، 2007).

## 2. طرق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

يتم الإفصاح عن التكاليف والمنافع الاجتماعية وفق إحدى الطريقتين (توفان، 2010):

**1.2 طريقة الفصل:** وهي عرض معلومات عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير مستقلة عن القوائم المالية وملحقاتها، وبغض النظر عن التقرير من حيث كونه وصفيا أو كميا أو ماليا، وسواء كان الإفصاح شاملا أو جزئيا، مع الإبقاء على القوائم المحاسبية المالية التقليدية كما هي، وتكون هذه التقارير الاجتماعية المنفصلة على شكل: تقارير وصفية، تقارير القياس النقدي لعناصر التكاليف، قائمة التدفقات النقدية للأنشطة الاجتماعية، تقارير المدخلات، تقارير المدخلات والمخرجات، وقائمة التأثير الاجتماعي. لكن ما يعاب على هذه الطريقة أن التقارير والقوائم المالية تصبح كثيرة ومتعددة ويصعب فهمها؛

**2.2 طريقة الدمج:** أي دمج معلومات محاسبة المسؤولية الاجتماعية مع معلومات المحاسبة المالية ضمن القوائم المالية ذات الغرض العام (الميزانية وقائمة الدخل)، وتطبق بمفاهيم تتسجم مع مفاهيم المحاسبة المالية التقليدية مثل مفهوم العمليات الاجتماعية، تكاليف اجتماعية، منافع اجتماعية... الخ، كما أنها تفرض إمكانية القياس النقدي لمختلف العمليات الاجتماعية رغم صعوبة القياس بدقة وعدم إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، كما أن عملية الدمج تعقد المعلومات وتصبح صعبة الفهم، وهذا ما يعتبر من سلبيات هي الطريقة. وتتجلى طرق العرض المدمج مثلا في: قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية، قائمة النشاط الاقتصادي - الاجتماعي، وقائمة المركز المالي المعدلة بتأثيرات المساهمة الاجتماعية.

### 3. مشاكل ومعوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

يعتبر قياس العائد الاجتماعي المشكلة الجوهرية التي تواجه المحاسبة الاجتماعية والإفصاح عنها، وتعود صعوبات القياس للأسباب التالية (سعدون وعبد الناصر، 2006):

- معظم العوائد الاجتماعية تتحقق لأطراف خارج المؤسسة، فالأنشطة الاجتماعية ينشأ عنها منافع للمجتمع وليس للمؤسسة، والعديد منها يصعب قياسها نقدا، فمثلا كيف يمكننا

قياس القيمة النقدية للمنفعة التي يحصل عليها أفراد المجتمع نتيجة تقليل الضوضاء الناتجة عن الآلات؛

- صعوبة تفسير ماهية التكاليف الاجتماعية، حيث توجد وجهتي نظر متعارضتين الأولى اقتصادية والثانية محاسبية، فالاقتصاديون يرون أن التكاليف الاجتماعية تتمثل في الأضرار التي يتحملها المجتمع نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها، كالتلوث الناتج عن دخان المصانع مثلا وهذه التكاليف يتحملها المجتمع، أما المحاسبون فيرون بأن التكاليف الاجتماعية تتمثل في الأعباء المالية التي تنفقها المؤسسة ولا يتطلبها نشاطها وهذا في ظل عدم حصولها على أي عائد اقتصادي مباشر مقابل هذه التكاليف أي يتم إنفاقها نتيجة التزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية؛

- صعوبة قياس التكاليف الاجتماعية ومقارنتها بالعوائد الاجتماعية، إضافة إلى صعوبة الفصل بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي تكون هناك مشكلة في إعداد تقرير بيان الربح الذي يتحقق في نهاية الفترة التي تمت فيها عملية القياس، ومنه فإن أهم مشاكل الإفصاح عن النشاط الاجتماعي تكمن في طريقة التقرير الاجتماعي واستحداث قواعد محاسبية للإفصاح عن الأداء الاجتماعي وصولا إلى مشكلة استحداث المعايير الملائمة لإعداد القوائم الاجتماعية.

وقد ذكر بعض الباحثين مجموعة من العوامل التي تقلل أو تعطل قدرة المؤسسات على الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية. وتم تقسيمها إلى قسمين كمايلي (حامد، 2009):

- عوامل داخلية يمكن السيطرة عليها وتذليلها مثل الثقافة السائدة داخل المؤسسة والتكاليف الاجتماعية والبيئية وكيفية التعامل معها، وإدراك إدارة المؤسسة لمسؤوليتها الاجتماعية والقيام بواجبها تجاه أصحاب المصالح من مستثمرين ودائنين وموظفين وزبائن ومستهلكين ومجتمع محلي...الخ؛

- عوامل خارجية ناتجة عن البيئة والظروف التي تعمل من خلالها هذه المؤسسة مثل: التشريعات والقوانين السارية وأجهزة الرقابة داخل المجتمع، والدور الذي تلعبه الحكومة في تشجيع المحاسبة والإفصاح عن المعلومات ذات الدلالات الاجتماعية ومنظمات الضغط في المجتمع، ومدى قيام المؤسسات المنافسة بدورها الاجتماعي والبيئي.

### ثانيا: الإطار التطبيقي للدراسة

#### 1. إجراءات الدراسة:

نتناول في هذا العنصر منهج الدراسة، مجتمع الدراسة وعينتها، متغيرات الدراسة والأدوات المستخدمة في قياس هذه المتغيرات.

**1.1 منهج الدراسة:** قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة واختبار الفرضيات، اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي إذ يعتبر من أنسب المناهج البحثية لتقرير الحقائق وفهم مكونات الدراسة بنوع من الدقة والتفصيل من أجل تحديد مختلف أبعادها. وقد استندت الدراسة إلى أسلوبين: الأول نظري وقمنا فيه بمراجعة عدد من المصادر الأولية والثانوية، من كتب ومقالات وبحوث منشورة في دوريات علمية ورسائل جامعية ودراسات قدمت إلى مؤتمرات وندوات علمية وهذا لتوضيح الخلفية العلمية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والمشاكل والمعوقات التي تحول دون تطبيق هذا النوع من الإفصاح. والأسلوب الثاني ميداني حيث تم تصميم استبانة ووزعت على فئات عينة الدراسة.

**2.1 مجتمع وعينة الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في قطب المحروقات بولاية سكيكدة والذي يتكون من ثمانية مؤسسات، حيث اتبعنا أسلوب الحصر الشامل في جمع المعلومات المتعلقة بدراستنا، من خلال توزيع استبيانات على الفئات التالية: مديرين فرعيين، مديرين تنفيذيين، رؤساء دوائر ورؤساء مصالح، وهي الفئات المسؤولة والمعنية بموضوع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في جميع مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة.

أما بالنسبة لعينة الدراسة فتمثلت في الاستبيانات المسترجعة من الفئات السالفة الذكر، والتي بلغ عددها 40 استبيان. وفيما يتعلق بالاستبيانات الموزعة فبلغ عددها 46 حيث تم استرجاعها كاملة، وبعد فحصها تم استبعاد 6 استبيانات وذلك لعدم اكتمال الإجابات فيها أو لتكرار الإجابة على نفس العبارة، ليصل عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل إلى 40. كما هو موضح في الجدول رقم (01).

**جدول 1. عدد الاستبيانات الموزعة والمستلمة والصالحة للتحليل**

|                                               |        |
|-----------------------------------------------|--------|
| عدد الاستبيانات الموزعة                       | 46     |
| عدد الاستبيانات المستلمة                      | 46     |
| عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل               | 40     |
| نسبة الاستبيانات المستلمة إلى الموزعة         | 100%   |
| نسبة الاستبيانات الصالحة للتحليل إلى المستلمة | 86.96% |
| نسبة الاستبيانات الصالحة للتحليل إلى الموزعة  | 86.96% |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الاستبيانات الموزعة والمسترجعة

**3.1 صدق وثبات أداة الدراسة:** من أجل اختبار صدق أداة الدراسة تم عرض الاستبيان على مختصين من أكاديميين ومهنيين لتحكيمه، واختباره على عينة تجريبية من مجتمع الدراسة، وقد قمنا بإجراء التعديلات اللازمة بناء على مقترحاتهم. كما تم اختبار ثبات أداة القياس باستخدام معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة وعلى محاور الدراسة مجتمعة، كما هو مبين في الجدول رقم (02).

**جدول 2. نتائج معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان**

| محاور الاستبانة                                         | ألفا كرونباخ |
|---------------------------------------------------------|--------------|
| المعوقات التنظيمية والتشريعية                           | 0.898        |
| المعوقات المالية والمحاسبية                             | 0.849        |
| المعوقات العلمية والمهنية                               | 0.902        |
| معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات | 0.934        |

المصدر: من إعداد الباحث بناء نتائج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) بأن معامل ألفا كرونباخ بشكل عام بلغ 0.934 وهي قيمة ثبات عالية، وتعني أنه لو تم توزيع الاستبانة مرة أخرى على نفس مجتمع الدراسة فهناك احتمال 0.93 للحصول على نفس النتائج. هذا وقد تراوحت قيم معاملات ألفا كرونباخ بين 0.849 لمحور المعوقات المالية والمحاسبية وبين 0.902 لمحور المعوقات العلمية والمهنية، كما يظهر الجدول رقم (03) أن قيم معامل الثبات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة كبيرة جدا وقريبة من الواحد الصحيح، وبالتالي فهذه النتيجة تعني أن الاستبانة تتمتع بثبات ومصادقية عالية جدا ويمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

**4.1 المعالجة الإحصائية:** قمنا بعد جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة بتحليلها باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة هذه الدراسة، وهي كالاتي:

- معامل ألفا كرونباخ لحساب درجة ثبات أداة الدراسة؛
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعوقات تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة؛
- اختبار **one sample T-test** عند مستوى معنوية 0.05 للحكم على صحة فرضيات الدراسة.

## 2. تحليل نتائج الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة:

سنقوم في هذا العنصر بعرض نتائج تحليل معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، إضافة إلى اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار **T-Test**.

## 1.2 تحليل معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات بسكيكدة:

تم حساب كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجمالي كل محور، مع تحديد درجة الموافقة لكل محور. كما هو موضح في الجدول رقم (3)

جدول 3. نتائج معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة

| المعوقات                      | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة |
|-------------------------------|-----------------|-------------------|---------------|
| المعوقات التنظيمية والتشريعية | 3.52            | 0.95              | موافق         |
| المعوقات المالية والإدارية    | 3.46            | 0.97              | موافق         |
| المعوقات العلمية والمهنية     | 3.50            | 0.79              | موافق         |
| الإجمالي                      | 3.49            | 0.90              | موافق         |

المصدر: من إعداد الباحث بناء نتائج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن متوسط إجابات أفراد العينة المبحوثين حول معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بلغ 3.49 وهو يقع ضمن مجال الموافقة، مما يعني أن أغلب أفراد عينة الدراسة توافق على أنه توجد معوقات تحول دون تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة تتمثل في المعوقات التنظيمية والتشريعية بدرجة أولى، ثم المعوقات العلمية والمهنية بدرجة ثانية، وأخيرا المعوقات المالية والإدارية بدرجة ثالثة، كما يشير الانحراف المعياري والبالغ 0.90 لإجمالي المعوقات إلى وجود اتفاق وانسجام في آراء أفراد عينة الدراسة حول إجابات أسئلة الاستبيان.

وقد بلغ متوسط إجابات أفراد العينة المبحوثين حول المعوقات التنظيمية والتشريعية قيمة 3.52 وهو يقع ضمن مجال الموافقة، مما يعني أن أغلب أفراد عينة الدراسة توافق على وجود معوقات تنظيمية وتشريعية تحول دون تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة، ترجع بدرجة كبيرة حسب ترتيبها التنازلي إلى غياب

المرجعية الرسمية التي تنظم أعمال المسؤولية الاجتماعية وتضع لها القوانين والأنظمة، غياب سياسة صارمة تفرض على المسؤولين تبني المسؤولية الاجتماعية وجود تساهل من قبل السلطات بشأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، ضعف التشريعات والقوانين الملزمة لتبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وجود تساهل من قبل السلطات بشأن الالتزام بتطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وجود ثغرات في التشريعات يتم استغلالها لعدم تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، غياب أنظمة المسائلة والمحاسبة بخصوص تطبيق المسؤولية الاجتماعية، دون أن نهمل بدرجة أقل غياب أسس الإفصاح عن الأنشطة المحددة للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات عينة الدراسة.

أما متوسط إجابات أفراد العينة المبحوثين حول المعوقات المالية والإدارية بلغ 3.46 وهو يقع ضمن مجال الموافقة، مما يعني أن أغلب أفراد عينة الدراسة توافق على وجود معوقات مالية وإدارية تحول دون تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة، وترجع أسباب هذه المعوقات بنسبة كبيرة حسب ترتيبها التنازلي إلى ضعف التحفيز المالي من قبل الحكومة نظير تبني المؤسسة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ضعف الكفاءات الإدارية في مجال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، غياب نموذج محاسبي معتمد للمسؤولية الاجتماعية، وكذا اعتقاد المسيرين بأن تبني المسؤولية الاجتماعية يحمل المؤسسة تكاليف إضافية لا يمكنها تحملها، فضلا على أن كثرة تكاليف المؤسسة الصناعية ومن بينها المؤسسات عينة الدراسة تحد أو تمنع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

في حين أن متوسط إجابات أفراد العينة المبحوثين حول المعوقات العلمية والمهنية بلغ قيمة 3.5 وهو يقع ضمن مجال الموافقة، مما يعني أن أغلب أفراد عينة الدراسة توافق على أنه توجد معوقات علمية ومهنية تحول دون تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، تعود أسبابها بدرجة كبيرة حسب ترتيبها التنازلي إلى قلة في الدورات التكوينية

والتدريبية في مجال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وجود صعوبة في قياس متغيرات المسؤولية الاجتماعية، ضعف المؤهلات العلمية ونقص خبرة العاملين في مجال المسؤولية الاجتماعية، افتقار المسيرين للقواعد والأسس العلمية من أجل تبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ضعف في توعية المحاسبين بأهمية تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وبدرجة أقل وجود ظروف مهنية لا تشجع على تبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كمستوى الأجور المرتفعة والعلاوات.

2.2 اختبار فرضيات الدراسة: تم تلخيص نتائج اختبار الفرضيات في الجدول رقم (4).

#### جدول 4. نتائج اختبار فرضيات الدراسة

| المعوقات                      | المتوسط الحسابي | قيمة T المحسوبة | درجة الحرية | مستوى الدلالة |
|-------------------------------|-----------------|-----------------|-------------|---------------|
| المعوقات التنظيمية والتشريعية | 3.52            | 24.57           | 39          | 00            |
| المعوقات المالية والإدارية    | 3.46            | 27.76           | 39          | 00            |
| المعوقات العلمية والمهنية     | 3.50            | 27.89           | 39          | 00            |

المصدر: من إعداد الباحث بناء نتائج SPSS

بالنسبة للفرضية العدمية الفرعية الأولى فتتص على أنه توجد معوقات تشريعية وتنظيمية تحول دون تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة. ومن خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.00 أقل من 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية وجود معوقات تنظيمية وتشريعية تحول دون تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة.

أما الفرضية العدمية الفرعية الثانية تنص على أنه "توجد معوقات مالية وإدارية تحول دون تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة. ومن خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.00 أقل من 0.05 مما يعني قبول

الفرضية العدمية وجود معوقات مالية وإدارية تحول دون تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة.

في حين الفرضية العدمية الفرعية الثالثة تنص على أنه "توجد معوقات علمية ومهنية تحول دون تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة". ومن خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.00 أقل من 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية وجود معوقات علمية ومهنية تحول دون تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة.

### النتائج والاقتراحات:

لقد سمحت المعالجة النظرية لموضوع الدراسة، وتحليل البيانات المتعلقة بواقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة، والمعوقات التي تحول دون تطبيقه من استخلاص النتائج التالية:

- غياب أي جهة حكومية رسمية تعنى بموضوع المسؤولية الاجتماعية، تنظم أعمالها وتضع لها قوانين، فضلا عن غياب حوافز حكومية لتبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فهذه الأخيرة تظل مجرد مبادرات فردية للمؤسسات الاقتصادية؛
- ضعف التشريعات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ووجود ثغرات في النصوص التشريعية، عامل أساسي يتم استغلاله لعدم تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات الاقتصادية؛
- عدم وجود أي ميثاق رسمي يحدد برامج وممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية على غرار ميثاق حوكمة الشركات؛
- غياب دور وسائل الإعلام ومختلف جماعات الضغط (جمعيات حقوق الإنسان وحماية المستهلك) في توعية رجال الأعمال ومختلف الأطراف المعنية بأهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية والمجتمع، وإن وجدت مبادرات فهي غير معلن عنها؛

- اهتمام قطب المحروقات لولاية سكيكدة بالإفصاح عن البيانات المالية واعتبارها مرجعية التقييم الوحيدة، في حين لا يوجد أدنى تركيز على منح الأولوية لتقارير المسؤولية الاجتماعية؛
  - ضعف ثقافة المسيرين في قطب المحروقات لولاية سكيكدة بالقضايا الاجتماعية، ويرجع ذلك إلى عدم تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقييم نجاح المؤسسة؛
  - ضعف الاهتمام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل متخذي القرار في قطب المحروقات لولاية سكيكدة، في ظل عدم وجود أي أسلوب لتقييم الأداء الاجتماعي انطلاقاً من صعوبة القياس النقدي للعوائد والتكاليف الاجتماعية، وأن هذه الأخيرة يصعب فصلها عن التكاليف الاقتصادية، إضافة إلى عدم توفر نظام محاسبي موحد يفي بأغراض الإفصاح عن الأداء الاجتماعي، في مقابل عدم انسجام النظام المحاسبي المتبع في قطب المحروقات مع متغيرات المسؤولية الاجتماعية؛
  - ضعف تكوين العاملين ونقص خبرتهم في مجال المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة؛
  - توجد العديد من المعوقات التي تحول دون قيام قطب المحروقات لولاية سكيكدة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وهذه المعوقات هي (مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب درجة الموافقة): معوقات علمية ومهنية، معوقات تنظيمية وتشريعية ومعوقات مالية وإدارية.
- وعلى ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم الاقتراحات التالية:
- بناء إطار تنظيمي ومرجعية رسمية تعنى بموضوع المسؤولية الاجتماعية، تنظم أعمالها وتضع لها قوانين؛
  - إصدار السلطات العمومية الجزائرية لقوانين وتعليمات تلزم بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مع تفعيل دورها الرقابي لتطبيق هذه القوانين؛

- توفير حوافز حكومية (مالية أو مادية أو امتيازات جبائية) للمؤسسات الاقتصادية التي تتبنى برامج المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في تقاريرها المالية السنوية؛
- اعتماد نموذج محاسبي (معياري محاسبي) يفي بأغراض المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها يطبق على كافة المؤسسات الاقتصادية بغض النظر عن حجمها أو شكلها القانوني؛
- العمل على إزالة كافة أشكال المعوقات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية عند الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، من خلال القيام بحملات توعية مكثفة بمشاركة القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية والأكاديميين والمهنيين حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية وأهمية الإفصاح عنها في التقارير المالية السنوية؛
- إتاحة التغطية الإعلامية للمؤسسات الاقتصادية التي تمارس وتفصح عن المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى وضع مؤشر ترتيبى للمؤسسات يقيم أدائها تجاه برامج المسؤولية الاجتماعية، ويمنح جوائز للمؤسسات الاقتصادية ذات الأداء الاجتماعي المتميز؛
- اهتمام أصحاب القرار في قطب المحروقات لولاية سكيكدة بالإفصاح عن المعلومات ذات الطابع الاجتماعي، وإدراجها ضمن مؤشرات ومعايير تقييم أداء مؤسساتهم؛
- تفعيل دور وحدات التفتيش والرقابة للكشف عن أي تجاوزات للمسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة؛
- تأهيل وتطوير أداء العاملين في قطب الحر وقات لولاية سكيكدة على ممارسة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها؛
- ضرورة تطوير برامج التعليم المحاسبي الجامعي ليحتوي على مقرر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

## قائمة المراجع.

### مقال في مجلة:

1. حسين أحمد دحدوح، رشا حمادة(2014): دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، العدد 2، ص18.
  2. يوسف محمود جربوع(2007) :مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة -دراسة استكشافية لآراء المديرين الماليين في الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة/ فلسطين-، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، غزة-فلسطين، المجلد 15، العدد 01، ص 250.
  3. أحمد بن عبد القادر القرني(2014): معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في السعودية (آراء المراجعين الخارجيين والشركات)، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 3، ص ص453-454.
  4. إنعام محسن زويلف(2014): العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية في التقارير المالية للبنوك العاملة في الأردن، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 1، ص47.
  5. سعد العنزي (2007): محاولة جادة لتأطير نظرية أصحاب المصالح في دراسات إدارة الأعمال، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 13، العدد 48، ص3.
- ### مقال منشور في ملتقى:
1. مصطفى شلابي محمد، علاء محمد شكري(2013): دور المسؤولية الاجتماعية في زيادة القدرة التنافسية ( دراسة ميدانية بالتطبيق على شركة موبيلي السعودية للاتصالات)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، ص3.
  2. سعدون مهدي الساقى، عبد الناصر نور، 2006، محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، المؤتمر الدولي حول التحديات المعاصرة للإدارة العربية (القيادة الإبداعية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، ص200.

## الأنطروحات والرسائل:

1. توفان حامد محمد العليمات(2010): القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، قسم الدراسات العليا، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، ص ص7-8.
2. حامد أحمد صالح أبوسمرة(2009):معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية (من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارات الشركات)، رسالة مكملة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، ص ص53-54.

## مقال في مجلة:

1. Jeffrey Cohen et. al, 2011, Retail Investors, perceptions of the decision-usefulness of economic performance, governance, and corporate social responsibility disclosures, behavioral research in accounting, **American Accounting Association**, Vol 23, N01, P20.
2. Lori Holder- Webb, and others, 2009, The Supply of Corporate Social responsibility disclosures Among U.S Firms, Journal of Business Ethics, N84, p10.

## قائمة الجداول

| الرقم | عنوان الجدول                                                                |
|-------|-----------------------------------------------------------------------------|
| 1     | عدد الاستبيانات الموزعة والمستلمة والصالحة للتحليل                          |
| 2     | نتائج معامل ألفا كرونباخ لمحاو الاستبيان                                    |
| 3     | نتائج معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة |
| 4     | نتائج اختبار فرضيات الدراسة                                                 |